

التفسيرات الصوتية لعلامات بناء الأسماء في اللغة العربية

تاريخ تسلم البحث: ٢٠٠٨/١٢/١٦ م تاريخ قبوله للنشر: ٢٠٠٩/٦/١٤ م

نبال نبيل نزال *

ملخص

قَدِّد لنا التراث العربي ثلة من الأسماء يلزم آخرها حالة واحدة مهما تغيرت مواقعها في السياقات، ومهما دخلت عليها العوامل، أي أنها مبنية، وقد خطَّ السلف أسباباً لبنائها، أما علامة البناء فالقياس أن تكون ساكنة؛ أي وفق صيغتها المجردة، لكن ثمة أسماء تمرَّدت على السكون وبنيت على الحركة، فكثرت تعليقات النحاة لهذه الحالة، منها: الهروب من التقاء الساكنين، والخفة، والثقل، والجوار، والمناسبة الصوتية، والضرورة الشعرية... وأحياناً كان تخريج المسألة وتأويلها ينحرف عن جادة الصواب، وتحمل أكثر مما تحتمل.

لذا؛ هل يمكن للدرس الصوتي الحديث أن يعيد دراسة الظاهرة اللغوية دون اللجوء إلى أحكام فضفاضة كالشدوذ، والقلّة، والقبح، وغيرها من الأحكام التي لا تتناسب والمنهج العلمي لدراسة اللغة؟

وهل يمكن لهذه القوانين الصوتية أن تميط اللثام عن تفسير ظاهرة نحوية تكمن في اختلاف علامات بناء الأسماء في اللغة العربية؟ لا سيما أن القوانين الصوتية فسرت كثيراً من الظواهر اللغوية في الدرسين الصرفي والنحوي الحديثين، كظاهرة التقاء الساكنين، وظاهرتي الإعلال والإقلاب... فهل للنظام المقطعي، والمزدوج الحركي، والقوانين الصوتية: كالماتلة، والمخالفة، والاقتصاد في الجهد؛ أثر في تفسير علامات بناء الأسماء في أقسام البحث التي ارتأينا أن تكون في خمسة مباحث؛ وهي: المبحث الأول **البناء الكلي**، الذي يلزم الاسم حالة واحدة مهما تغير موقعه الإعرابي؛ حركة أو سكناً، ونعته النحاة بالبناء اللازم، واحتوى أسماء الإشارة والأسماء الموصولة والاستفهاميات والشرطيات وكنائيات العدد وكنائيات الحديث والخبر. المبحث الثاني: **البناء الجزئي**، عرضت فيه المثني، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، وفيه يلزم الاسم حركتين، لا ثلاث؛ أي أنه ناقص الإعراب أو مبني، فأثرنا أن يكون من مباحث البناء كونه صيغة مرتجلة، وجاء المبحث الثالث بعنوان **البناء الموضعي** لظاهرة الحمل على

* أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية، جامعة الزيتونة الأردنية.

الجوار، بحيث تبني الأسماء على حركة الكلمة المجاورة لها. أما المبحث الرابع فهو البناء التركيبي، الذي يبنى فيه الاسم في حال تركيب مع غيره، نحو الأعلام المركبة تركيباً مزجياً وظروف المركبة، والأحوال المركبة وأخيراً مبحث الظروف المنقطعة عن الإضافة، وهي نوع من البناء العارض.

وبعد؛ فقد استطاعت القوانين الصوتية أن تقف مفسرة لعلامات بناء الأسماء على الحركات المختلفة، بين مؤيدة ومخالفة لآراء الدرس اللغوي القديم، تكمن في النتائج التي توصل إليها البحث في ثنايا سطوره.

Abstract

Arabic linguistic system has left many uninflected Arabic nouns that keep their endings regardless of the syntactic context they occur in. Traditional Arab grammarians have justified that by uninflected vowel ending, as the regular case is to end with a consonantal sound. Some nouns have a consonantal ending as their regular case which made the traditional Arab grammarians justify that by avoiding long consonantal clusters, the phonetic environment, or poetic necessity, and sometimes they give illogical justifications.

Therefore, can the modern scientific phonological approach explain this phenomenon objectively? Can this modern scientific phonological approach uncover the syntactic phenomenon that results in adopting different markers? Do the morphological and syllabic systems, reduplication system, phonological system have any influence on the uninflected nouns endings?

In this research, uninflected nouns are divided into five categories: first; uninflected nouns that do not change their endings regardless of the syntactic environment. This category has been named *obligatorily uninflected nouns* by traditional Arab grammarians. Second; partially uninflected nouns; this category includes the dual, human regular masculine nouns, feminine regular plural, where nouns take two inflections to represent three grammatical cases which makes this category partially uninflected. Third, nouns that follow the phonetic environment and bear the endings of the neighboring elements even though syntactically they require different endings, fourth; compound uninflected nouns; as in proper nouns and compound adverbs, and the last category is the non-genitive uninflected adverbs.

The modern phonological approach has explained and justified uninflected nouns' endings where in certain cases they agree with traditional Arab grammarians and in other cases they do not. This issue will be illustrated and shown in the results of the present research.

توطئة البحث:

ليس من سمة الأسماء البناء كالأفعال والأدوات والحروف، فهو عارض أو فرع عليها؛ كونها تأتي فاعلة ومفعولة ومضافة وما إلى ذلك من المعاني المختلفة، فالأسماء في اللغة العربية معربة في الأصل، لا تلزم حالة واحدة وذلك وفق مواقعها المتغيرة في السياق، رفعاً ونصباً وجرأً، سواء أكانت معربة بالحركات الأصلية أم بالحركات الفرعية.

إلا أن التراث العربي ترك لنا ثلثة من الأسماء يلزم آخرها حالة واحدة مهما تغيرت مواقعها في السياقات، ومهما دخلت عليها العوامل، أي أنها مبنية، وليست معربة، وقد خطّ السلف أسباباً لبنائها؛ كأن يبنى الاسم إذا أشبه الحرف شيئاً قوياً، من حيث الوضع والمعنى والنيابة والافتقار^(١). أما علامة البناء فالقياس أن تكون ساكنة؛ أي وفق صيغتها المجردة، لكن ثمة أسماء تمرّدت على السكون وبنيت على الحركة، فكثرت تعليقات النحاة لهذه الحالة، منها: الهروب من التقاء الساكنين، والخفة والنقل، والجوار، والمناسبة الصوتية، والضرورة الشعرية... وأحياناً كان تخريج المسألة وتأويلها تحمّل أكثر مما تحتل.

لذا؛ كان حريّ بالدرس الصوتي الحديث أن يعيد دراسة الظواهر اللغوية من خلال قوانينه دون اللجوء إلى أحكام فضفاضة كالشذوذ، والقلة، والقبح، وغيرها التي لا تتناسب

والمنهج العلمي لدراسة اللغة، فأضحى قانوننا المماثلة والمخالفة على سبيل المثال يفسران كثيراً من الظواهر النحوية، وكثيراً من الظواهر الصرفية التي عدها النحاة في مباحث الإقلاب والإعلال والإبدال... وغيرها^(٢)، وربما استطاعت هذه القوانين أن تكشف اللثام عن كثير من الظواهر التي تعجزنا دراستها في المباحث اللغوية؛ لذا يحاول هذا البحث الوقوف على علامات البناء للأسماء في اللغة العربية وتفسيرها تفسيراً صوتياً، من خلال: النظام المقطعي، والمزدوج الحركي، والقوانين الصوتية: المماثلة، والمخالفة، والاقتصاد في الجهد، وأثرها جميعاً في الظاهرة.

وعلى الرغم مما خطّه قدامى اللغويين من أحكام - وإن نتجت عن ملاحظاتهم الذاتية- فإنها كانت تحمل في طياتها روح الدرس الصوتي الحديث، فالتقاء الساكنين ما هي إلا ظاهرة صوتية، يلتقي فيها صوتان صامتان ساكنان متتابعان، ولأنّ البنية المقطعية في اللغة العربية ترفض هذا الضرب إلا في حالة الوقف فكانت تلجأ إلى التحريك، نحو بناء (كَيْفَ) و(أَيْنَ) الاستفهاميتين على الحركة بدلا من السكون، وبهذا يلتقي تحليل القدامى مع المحدثين، لكن ليس كل ما ذهبوا إليه في تفسير هذه الظاهرة صحيحاً، فالدرس الصوتي الحديث يخالفهم في الحكم على (حروف المدّ) التي يرونها سواكن، ونحن نراها أصواتاً

حركية أو حركات طويلة، لذا كانت نتائجهم المتعلقة بهذه الحركات لا تتوافق مع التفسير الحديث، مثاله: تحريك الهمزة في المقطع الأخير من اسم الإشارة (هؤلاء) لم يكن لإلتقاء الساكنين الألف والهمزة، لأن الهمزة هي الصوت الساكن فحسب، والألف صوت حركي، أو فتحة طويلة، فلم يك ثمة ساكنان، وما تفسير الحركة في مثل هذه الظاهرة إلا من مستلزمات النظام المقطعي الذي يعيد ترتيب المقاطع بما يتلاءم وطبيعة تركيبه في العربية، فالمقطع الانتهائي لكلمة هؤلاء مقطع طويل مغلق بصامت (ص ح - ص)، وهذه البنية المقطعية غير مقبولة إلا في حالة الوقف؛ لذا كان لا بدّ من التخلص منه بتحريك الصوت الأخير، لينشكّل مقطعان مقبولان، هما: المقطع الطويل المفتوح والقصير المفتوح (ص ح / ص ح).

أما الخفة والنقل فهي ظاهرة صوتية بحتة كذلك، تتعلق بالسلوك النطقي لكل لغة، التي لها طبيعتها وأصواتها وطريقة أدائها، وعدّها اللغويون علّة أثّرت في المستويات اللغوية المختلفة: صوتية، وصرفية، وتركيبية، فكان النقل سبباً في اللجوء إلى النقيض وهو الخفة، ونعتها تمام حسان بأنها من مظاهر الطاقة التفسيرية في النحو العربي، وأنها أوسع العلل العربية، وأنها أوجدت مكانها في مبادئ علم اللغة الحديث تحت عنوان (الاقتصاد

في المجهود)^(٣).

ولعل نظرة قدامى اللغويين إلى السكون بأنها أخفّ من الحركة جعلهم يقرّون القاعدة: الأصل في المبني أن يسكن^(٤)، وتعليلهم بتحريك الساكن بالحركات ما هو إلا من قبيل الخفة والنقل كذلك، فالفتحة أخفّ من الضمة والكسرة، والكسرة أخفّ من الضمة^(٥)، والكسرة مع الياء أخفّ من الواو والضمة بعد الياء... وهكذا^(٦). من ذلك: يقول ابن يعيش عن بناء (ليت) على الفتح: بأنّ حقها أن تكون موقوفة الآخر، لكن حُرّكت لإلتقاء الساكنين، وفُتحت طلباً للخفة، كأنهم استنقلوا الكسرة بعد الياء، كما فعلوا ذلك في أين وكيف^(٧).

وأرى أن قانون الاقتصاد في المجهود في درس الصوتي الحديث يفسّر ما ذهبوا إليه بأن السكون أخفّ من الحركات، فاللسان لا يبذل جهداً نطقياً في تسكين الأصوات، بينما يقدّم مجهوداً متبايناً في نطقه الأصوات المتحركة، فالفتحة أسهل الحركات نطقاً، إذ يكاد اللسان يكون معها مستوياً في قاع الفم مع ارتفاع خفيف في وسطه، زيادة على أنها حركة متسعة أمامية^(٨)، تليها الكسرة التي تكون مقدمة اللسان معها مرتفعة، وكونها حركة ضيقة أمامية، فهي أثقل قليلاً من الفتحة^(٩)، أما الضمة فيكون الجزء الخلفي من اللسان مرتفعاً، وهي حركة ضيقة خلفية؛

واللواتي) فيبدو أنها كانت في بدء وضعها مبنية على السكون، ووجود المزدوج الحركي الهابط (iv) في بنيتها المقطعية أدى إلى سقوط شبه الحركة منه، وعوض عنه بحركة من جنس الكسر، فصارت مبنية على حركة الكسر وليست السكون. وقد يقصر المقطع الأخير منها فتصبح: اللات، واللاء، واللوات.

خلاصة الأمر نقول: إن القوانين الصوتية استطاعت أن تقف مفسرة علامات بناء الأسماء على الحركات المختلفة، بين مؤيدة لآراء الدرس اللغوي القديم ومخالفة لها، انكشفت من دراستنا، التي ارتأينا أن تكون في خمسة مباحث؛ وهي: المبحث الأول البناء الكلي، الذي يلزم الاسم حالة واحدة مهما تغير موقعه الإعرابي؛ حركة أو سكناً، ونعته النحاة بالبناء اللازم^(١٣)، والمبحث الثاني: البناء الجزئي، وفيه يلزم الاسم حركتين، لا ثلاث؛ أي أنه ناقص الإعراب أو مبني، فآثرنا أن يكون من مباحث البناء كونه صيغة مرتجلة^(١٤)، وجاء المبحث الثالث بعنوان البناء الموضعي، وفيه تبني الأسماء على حركة الكلمة المجاورة لها، ووسمت بظاهرة الحمل على الجوار، أما المبحث الرابع فهو البناء التركيبي، الذي يبني فيه الاسم في حال تركيب مع غيره، وأخيراً مبحث الظروف المنقطعة عن الإضافة، وهي نوع من البناء العارض.

لذا يبذل اللسان جهداً أكبر في نطقها^(١٥)، وعلى هذا الأساس كانت الفتحة أخف الحركات من وجهة نظر قانون الاقتصاد في المجهود. لكن ثمة حالات لا تكون فيها الفتحة هي الأخف، فتتابعها في الكلمة ذاتها قد يعدّ ثقلاً؛ لذا فإن التفسير الدقيق لمثل هذه الحالات يتم وفق قانوني المماثلة والمخالفة الصوتيين، اللذين يوضحان كثيراً من مفاضلة حركة بذاتها عن الأخرى، ومن ذلك اختيار الكسرة في (هؤلاء) نتج لمخالفة حركتي الفتح المتواليين قبل الهمزة بدلاً من قولنا (هاؤلاء).

وثمة المزدوج الحركي بنوعيه الصاعد والهابط، مع الحركات القصار والطوال، وهو عبارة عن رمزين يمثلان صوتاً واحداً، أحدهما حركة، والآخر شبه حركة، وهذا المزدوج يفسر بعض ظواهر البناء التي عدها علماء العربية استتقلاً، أو حذفاً... فلم يتبق من المزدوجات - وعددها أربعة وعشرون - إلا (wa)، و (aw)، و (ya)، و (ay)، أما الباقيات وهي قليلة - فقد تقع بين حشو الكلام، أو بداية الأفعال^(١٦). فالعربية تحاول أن تحذفه من بنية الكلمة تماماً، أو تضحّي بشبه الحركة فيه، سواء أعوض بحركة أم لم يعوّض؛ وفقاً لقانون الاقتصاد في المجهود، ذلك أن أشباه الحركات يحتاج نطقها إلى جهد عضلي أكثر من الحركات^(١٧). ومما يفسر تبعاً لما عرضناه وجود المزدوج الحركي في (اللاتي، اللاتي،

المبحث الأول البناء الكلي

أولاً: أسماء الإشارة:

نعتها قدامى اللغويين بالأسماء المبهمة
التي تقع للإشارة^(١٥) إلا أن ابن الحاجب
اختار لها مصطلحها الدقيق وعرفها بقوله:
"اسم الإشارة ما وضع لمشار إليه"^(١٦).

وقسمت أسماء الإشارة وفق استعمالاتها إلى المفرد والمثنى والجمع، والمذكر والمؤنث^(١٧):

فما كان للمفرد المذكر: ذا، ذاك، ذلك. وللمفرد المؤنث: تي، تِهْ، تِهِي، تَهِي، ذي، ذِهْ، ذِهِي، ذِهِي، تا، ذات، تيك، تِيكْ، ذيك، تَلِكْ، تَلِكْ، تَلِكْ، تَلِكْ. وللمثنى المذكر: ذان، ذانك، ذانك، ذانيك. وللمثنى المؤنث: تان، تانك، تانك، تانك. ولللجمع المذكر. وللجمع المؤنث: تانك، تانك، أولاء، أولاء، أولي، أولاك، أولنك، أولالك. وقد تدخل عليها الهاء التي عدّوها للتثنية، كما نقول: هذا وهذان وهؤلاء... وقد تدخل على المقرونة بالكاف، نحو: هذاك، وهاتيك.

أما علامات بنائها عند النحاة فهي مبنية على السكون سواء أكانت منتهية بصوت صامت أم بصوت حركي ما عدا (هؤلاء) فبنيت على الكسر^(١٨)، و(ثمَّ) و(ذاتَ) على الفتح^(١٩)، و(ذاتُ)، و(أولاءُ) على الضم. أما الأسماء المثناة منها فأعربت وأصبحت كالمتى؛ مرفوعة بالألف ومنصوبة ومجرورة بالياء^(٢٠)، لكن الصيَّان يراها مبنية على

الألف والياء (٢١).

ولمناقشة ما سبق نجمل القول في

النقاط الآتية:

أولاً: كان الأصل في اسم الإشارة (هؤلاء) أن يبنى على السكون، لكن تحركت بالكسرة؛ للتخلص من المقطع الانتهائي الطويل المكروه أو غير المرغوب فيه وصلاً وهو: المقطع الطويل المغلق بصامت (ص ح - ص)، واختيرت الكسرة وفق قانون المخالفة؛ لمخالفة حركة الفتح قبل الهمزة، وكذلك القول فيما بني من أسماء الإشارة على الضم في (أولاء)، و(ذات).

ثانياً: (ثَمْ) و(ذات) في حالة السكون تتكونان من المقطعين المكروهين أو غير المرغوبين فيهما في حالة الوصل، وهما: المقطع القصير المغلق بصامتين (ص ح ص ص) والمقطع الطويل المغلق بصامت (ص ح ص)؛ لذا وجب التخلص منهما بتحريكهما، ليتشكل منهما مقاطع مقبولة، وهي:

من المقطع الأول ----- < مقطع قصير
مغلق بصامت و مقطع قصير مغلق بصامت
(ص ح ص/ ص ح ص)

ومن المقطع الثاني----> مقطع طويل
مفتوح و مقطع قصير مفتوح

(ص ح / ص ح)

واختيرت الفتحة وفق قانون المماثلة الصوتية؛ لتمثيل بين المقطعين الناتجين من

التحريك.

ثالثاً: إنَّ ما ذهبوا إليه بأن علامة البناء هي السكون في الأسماء المنتهية بالصوت الحركي نحو: (ذا) و(هؤلا بالقصر) و(ذي) و(أولي) لم يجانب الصواب؛ وذلك لأنَّ الدرس الصوتي الحديث يرى أنها أصوات حركية وليست صوامت ساكنة، لذا ما انتهى منها بالألف فهي مبنية على حركة الفتح، وما ختم منها بالياء فمبنية على حركة الكسر.

رابعاً: أما حالة التنثية، فأذهب إلى ما ارتآه الصبَّان بأنها مبنية؛ لنقصانها حالة من حالات الإعراب، لكنها مبنية على حركتي الفتحة الطويلة والكسرة الطويلة^(٢٢) -تشبيهاً بالمتى-؛ إذ إنَّ بعض العرب يلزمها الألف في حالاتها الإعرابية جميعها، ومن ثمَّ فبناؤها جاء على أنها صيغة خاصة بحالة التنثية فانتقلت إلى فصيلة المتنى، وأخذت قلبه وصيغته، فصارت في حالة الرفع بالألف، وفي حالتي النصب والجر بالياء، ثم دخلتها النون المكسورة من باب التشبيه بالمتنى، وحركت نونه لتشكّل المقطع الصوتي المكروه أو غير المرغوب فيه وصلاً المقطع الطويل المغلق بصامت (ص ح - ص)، أما حركة كسر النون فيفسره قانون المخالفة الصوتية.

ثانياً: الأسماء الموصولة:

بيّن الزمخشري حدّها بقوله: "الموصول ما لا بدّ في تمامه اسماً من جملة تردفه من

الجملة التي تقع صفات ومن ضمير فيها يرجع إليه"^(٢٣)، وذهب ابن يعيش إلى أن معنى الموصول لا يتمّ بنفسه، ويفتقر إلى كلام بعده تصله به ليتّم اسماً^(٢٤).

وصنّفت الأسماء الموصولة وفق استخداماتها إلى المفرد والمتنى والجمع، للمذكر والمؤنث، ووسمت عند النحاة (بالمختصة)^(٢٥)، وهي: للمفرد المذكر: الذي، وللمفرد المؤنث: التي، وللمتنى المذكر: اللذان والذين، وللمتنى المؤنث: اللتان واللتين، وللجمع المذكر: الذين، وللجمع المؤنث: اللاتي. أما الأسماء الموصولة الأخرى: (ما، ومن، وأي، وذو الطائية، والألف واللام)^(٢٦) فوسمت بالأسماء الموصولة (المشتركة)^(٢٧).

وهذه الأسماء جميعها مبنية عند النحاة؛ وذلك بأنها مع صلتها بمنزلة كلمة واحدة، وجزء الكلمة مبني، وأنها تشبه الحرف في افتقارها إلى مفسّر^(٢٨). ويرى السلف أن علامة بنائها السكون في نحو: اللاتي والأولي وما ومن، والفتحة في الذين^(٢٩)، أما المثناة منها فعُدّت معربة^(٣٠)؛ لإجرائها مجرى المتنى، ترفع بالألف، وتنصب وتجر بالياء، وحركة النون جاءت عوضاً من الياء المحذوفة عند التنثية، وكسرت لأنها جرت على منهاج التنثية الحقيقية^(٣١).

تقف الدراسة الصوتية الحديثة مخالفة لبعض ما ذهبوا إليه، نوضحه في الآتي:

ثم دخلتها النون المكسورة من باب التشبيه بالمتنى، وحركت النون لتشكيل المقطع الصوتي الطويل المغلق بصامت المكروه وصلاً (ص ح - ص)، ووفق قانوني المماثلة والمخالفة الصوتية كسرت.

ثالثاً: أسماء الاستفهام:

وأسماء الاستفهام أو الاستفهاميات هي: (مَنْ، وما، كم، وكيف، وأَيَّانَ، وأَنْى، وأَيْنَ، ومتى)، وكلها مبنية^(٣٣)؛ لتضمنها معنى حرف الاستفهام، إلا (أَيَّانَ) وحدها فإنها معربة حملاً على البعض أو الكل، وحركت الفاء في (كيفَ)، والنون في (أَيَّانَ) و(أَيْنَ) لسكونهما وسكون ما قبلها^(٣٤)، وأن بناءها جاء على السكون والفتح، ولم يأت أي منها مبنياً على الكسر أو الضم^(٣٥).

اتفق ونظرة قدامى اللغويين في أن (مَنْ)، و(كم) مبنيتان على السكون، كون بنيتهما المقطعية (ص ح ص مقطع قصير مغلق بصامت) مقبولة وصلاً وفصلاً، أما (ما)، و(أَنْى)، و(متى) فمبنيات على الفتح؛ لانتهائها بصوت حركي وهو الفتحة الطويلة التي يراها القدامى سكوناً. وأذهب إلى ما ذهبوا إليه في تحريك آخرها للتخلص من النقاء الساكنين، في نحو: (كيفُ) و(أَيْنُ)^(٣٦)، وذلك لوجود البنية المقطعية المكروهة وصلاً (ص ح ص ص) التي أدت إلى التخلص منه بتحريك الصوت الأخير، فالحركة تعطي

١. ذهب علماء العربية إلى أن (الأولي، واللاتي، واللاتي، واللواتي) مبنية على السكون، وأرى أنها في بدء وضعها كانت مبنية على السكون، لكن وجود المزدوج الحركي الهابط (iy) في بنيتها المقطعية أدى إلى سقوط شبه الحركة منه، وعوض عنه بحركة من جنس الكسر، فصارت مبنية على حركة الكسر وليست السكون. وقد يقصر المقطع الأخير منها فتصبح: اللات، واللاء، واللوات.

٢. علامة بناء (ما) و(ذو) ليست السكون كما ارتأوا، إنما الفتحة في (ما) والضمّة في (ذو).

٣. الأصل في بناء (الذين) السكون، لكن تشكل البناء المقطعي (ص ح - ص) الطويل المغلق بصامت المكروه أو غير المرغوب فيه وصلاً أدى إلى تحريكه، فحركت النون بالفتحة لتخالف حركة الكسر الذي قبلها؛ تبعاً لقانون المخالفة، وللتمييز بينها وبين نون التنثية المكسورة.

٤. لو تأملنا قول ابن يعيش في الصيغة المثناة من الأسماء الموصولة لوجدناه يراها "بأنها صيغة موضوعة للتنثية"^(٣٧)، إذ يمكن أن تكون هذه كأسماء الإشارة مبنية على حركتي الفتحة في حالة الرفع بالألف، والكسرة في حالتي النصب والجر بالياء؛ لنقصانها حالة من حالات الإعراب،

إمكانية تشكل المقطعين: الطويل المفتوح والقصير المفتوح (ص ح / ص ح)، وأرى أنّ اختيار الفتحة كان نتيجة قانون المماثلة الصوتية مع المقطع الأول، أو لمخالفة شبه الحركة (y). أمّا (أَيَّان) فلم تحرك النون لإلتقاء الساكنين، فالألف حركة وليست صوتاً ساكناً، إنما لوجود المقطع الانتهائي الطويل المغلق بصامت (ص ح - ص) المكروه أو غير المرغوب فيه وصلاً، وكان اختيار الفتحة للمماثلة الصوتية.

رابعاً: أسماء الشرط:

أو الشرطيّات، وعدّت من الأسماء المشكلة كأسماء الاستفهام، وهي: (مَنْ، وما، ومهما، وأنى، ومتى، وحيثما، وإذا، وأين، وأينما، وكيفما)، وهذه الأدوات مبنية - ما عدا (أي) - فإنها معربة - لشبه الحرف؛ لأن الأصل في الشرط أن يكون بحرف^(٣٧)، وذهبوا إلى أن جميعها مبنية إما على السكون أو على حركة الفتح، وليس فيها ضمّ أو كسر، وعدّوا (حيثما) مبنية على السكون لا على الضمّ، لاعتبار أن ما اتصل بحيث صار جزءاً منها، أمّا (حيث) فمبنية على الضم^(٣٨).

ونقول: لم يبين منها على السكون إلا (مَنْ)، وكانت (أَيْن) في أصل وضعها مبنية على السكون، لكن نتيجة التخلص من المقطع القصير المغلق بصامتين (ص ح ص ص) المكروه أو غير المرغوب فيه في حالة الوصل

حرك الصوت الأخير بالفتح؛ وفقاً لقانون المماثلة الصوتية للمقطع السابق، أو لمخالفة شبه الحركة (y)، أما أسماء الشرط الأخريات فمبنيات على الفتح لانتهائها بحركة الفتحة الطويلة، وليس على السكون كما ارتأوا.

خامساً: كنايات العدد، وكنايات الحديث والخبر:

تستخدم هذه الكنايات للتورية عن الشيء للاختصار، أو لنوع من الفصاحة، أو لضرب من الاستحسان، أو لشناعة المُعبّر عنه، أو غير ذلك^(٣٩).

وكنايات العدد هي: (كَمْ، وكأَيَّن، وكذا)، جميعها مبنية على السكون عند النحاة^(٤٠)، وكذا ترى الدراسة الصوتية الحديثة، لكن (كذا) ليست مبنية إلا على حركة الفتح. وبعلل النحاة بناء (كم) تشبيهاً لها (بربّ) من حيث الإخبار والافتخار، وهي تفيد التكثير بعكس ربّ التي تفيد التقليل والتكثير، والعرب تحمل النظر على النظر، والنقيض على النقيض^(٤١). ويرون أنّ سبب بنائها هو تشبيهاً بكم الاستفهامية لفظاً ومعنى، أو لتضمنها معنى حرف الكثرة الذي كان حقه أن يوضع^(٤٢). وبينون (كأَيَّن) حملاً على كم الخبرية لأنها في معناها^(٤٣) وأما (كذا) فهي أيضاً مشبهة بكم الخبرية^(٤٤).

وعلة بناء هذه الكنايات بسبب التركيب، والافتقار إلى المعنى، فهي لا تدل على معنى

على الفتح كما يذهب سيبويه^(٥٤)، وبدخول الواو عليهما أخرجهما من دائرة التركيب، فأصبحتا بمنزلة المعطوف والمعطوف عليه، ولذلك جاز تحريكهما أو تسكينهما على الأصل، وأرى أن تشكّل المقطع الطويل المغلق بصامت (ص ح ص) المكروه أو غير المرغوب فيه في حالة الوصل في مثل (كيت كيت) أدّى إلى تحريك الصوت الأخير وفقاً لقانوني المخالفة والمماثلة.

المبحث الثاني البناء الجزئي

أولاً: المثني وجمع المذكر السالم:

صيغة التنثية أغنت العرب عن ضم اسم إلى اسم مثله، فبدلاً من قولنا رجل ورجل، نقول رجلان، وجمع المذكر السالم هو أيضاً ضم مفرد إلى أكثر منه، واختصار المعطوفين، فلا نقول، معلم ومعلم ومعلم... بل معلمون. وأطلق القدامى عليه "الجمع الذي على حدّ المثني"^(٥٥).

جاء في كتب اللغة أنّ هذين الاسمين يلزمان حالة واحدة في جميع حالات إعرابها، فالمثنى إما بالألف مطلقاً أو بالياء مطلقاً^(٥٦) وجمع المذكر السالم إما بالواو مطلقاً أو بالياء مطلقاً^(٥٧)، وكأنّ هذه اللواحق في صيغتي المثني وجمع المذكر السالم تعدّ تركيباً واحداً نحو: عثمان وزيتون وفلسطين، ثم حدث تطور في الصيغتين حتى التزما الحاليتين

إلا في غيرها، فهي تتركب من (الكاف + ما أو أي أو ذا)، ويذهب النحاة إلى أن (كم) بسيطة وليست مركبة، إلا الكسائي والفراء فيريان أنها مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية^(٥٨)، واختلفوا أيضاً في (كأين)، وأغلبهم يروون أنها مركبة^(٥٩)، وأجمعوا على أن (كذا) مركبة من (الكاف وذا)^(٦٠).

أما كنايات الحديث والخبر فهي: (كيت، وذيت)، يقال: كيت كيت، وذيت ذيت، وتكون بالهاء وتشديد الياء^(٦١)، وعلّة بنائها عند النحاة أنها لا تأتي إلا مركبة مكررة^(٦٢)، أو لأنهم عبّروا بها عن الجمل، والجمل مبنية^(٦٣). وهي مبنية عندهم على أربع حالات، وفيها لغات: ذيت وذيت، وكيت وكيت بالبناء على الفتح، وهو القياس للتقاء الساكنين، وحركت بالفتح للتخفيف^(٦٤)، وبالبناء على السكون: كيت وكيت، وذيت وذيت، قياساً على الوقف على بنت^(٦٥) والبناء على الكسر على الأصل في التقاء الساكنين فقالوا: كيت وكيت، وذيت وذيت، والبناء على الضم: كيت وكيت، وذيت وذيت حملوها على الغايات كونها إخباراً بغاية الأمر^(٦٦).

ونذهب بأن بناءها يعود إلى تركيبها، والتركيب يستدعي البناء على الفتح لأنهما تعاملان معاملة الكلمة الواحدة، والبناء على الحركات الأخرى هو اختلاف لهجات؛ لأن الأصل في هذه الكلمات إذا ركبت أن تبنى

المعروفين^(٥٨).

وقد اختلف النحاة في تفسير هذه اللواحق، فهي حركات إعراب، أم حروف إعراب، أم دليل إعراب، فأدى إلى اختلافهم في إعراب المثني وجمع المذكر السالم. فذهب سيبويه إلى أن حركات الإعراب مقدرة على الألف والواو والياء، وهذه اللواحق ليست علامات إعراب بل حروف إعراب، وتختلف الصيغة من حالة الرفع إلى حالتي النصب والجر، يقول: "واعلم أنك إذا تثبت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون، يكون في الرفع ألفاً... ويكون في الجر ياء مفتوحاً ما قبلها، ويكون في النصب كذلك"^(٥٩). وذهب الأخفش وأبو حيان إلى أن حركات الإعراب مقدرة على ما قبل الألف والياء^(٦٠). أما ابن عصفور^(٦١) فذهب إلى أنهما معربان، أي عندما أريدوا إعرابهما جعلوا الأصل علامة للرفع، والياء علامة للنصب والجر وهذه الياء منقلبة عن الألف والواو^(٦٢)، ويرى المتأخرون أن هذه الحروف هي علامات الإعراب^(٦٣).

وفي قول ابن عصفور إشارة إلى أن هذه الصيغ جامدة جاءت للدلالة على المثني، والأصل فيها الألف والنون، يقول: "وعدم التغير يكون للرفع في الأسماء المثناة... لأن المثني قبل دخول العامل عليه يكون بالألف...

فلما دخل عامل الرفع عليها لم يتغير وصار ترك العلامة فيها علامة^(٦٤)، وعند حديثه عن علامات النصب يقول: "وانقلاب الألف ياء تكون علامة للنصب في تثنية الأسماء خاصة"^(٦٥).

فإذا لم تكن هذه الحروف حروف إعراب، ولا علامات إعراب فإنها تكون بناء لأنها صيغ مرتجلة، وليست مركبة كما يرى الزجاج^(٦٦). ومما تقدم نرى أن المثني وجمع المذكر السالم صيغتان مبنيتان، والأصل في المثني أن يكون بزيادة الألف والنون الساكنة، وفي جمع المذكر السالم بالواو والنون الساكنة، ومما يدعم هذا الرأي أن من العرب من يجعل المثني بالألف مطلقاً في حالاته الإعرابية جميعها، أو بالياء مطلقاً^(٦٧) وفسر على أساسها قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ رَّجُلٌ﴾ [طه: ٦٣]. ومنهم من يجعل جمع المذكر السالم إما بالواو مطلقاً وإما بالياء مطلقاً^(٦٨). فالألف لاحقة دالة على المثني، ثم تحولت هذه الألف إلى ياء للتفريق بين الصيغة الواقعة في محل رفع، والصيغة الواقعة في محل نصب وجر^(٦٩)، وكذلك في صيغة جمع المذكر السالم، الواو للصيغة الواقعة في محل رفع، والياء للصيغة الواقعة في محل نصب وجر^(٧٠).

ثم إن الأصل في النون أن تكون ساكنة لكنها حُرِّكت بالكسر كما يقول السلف لمنع التقاء الساكنين، وللتفريق بينها وبين نون

الجمع^(٧١)، أما الدراسة الصوتية الحديثة فتري أن النون حركت للتخلص من المقطع الطويل المغلق بصامت (ص ح - ص) المكروه أو غير المرغوب فيه وصلاً في مثل: (رجلان)، والمقطع القصير المغلق بصامتين (ص ح ص) في نحو: (رجلين)، والمقطع الطويل المغلق بصامت (ص ح - ص) في مثل: (مسلمون) و(مسلمين)، وكان اختيار الكسر في المثني؛ والفتح في جمع المذكر السالم وفقاً لقانون المخالفة الصوتية^(٧٢).

ثانياً: جمع المؤنث السالم:

يرى علماء العربية أن هذا الاسم معرب، وأنه يناظر جمع المذكر السالم من نواحٍ عدة، فيسلم بناء الواحد فيه كما سلم في الجمع، كما أن الألف والتاء علامتا الجمع والتأنيث، والإعراب ظاهر على التاء في آخره، ضممتها علامة للرفع، وكسرتها علامة للنصب والجر، فاستوى في حالتي النصب والجر كجمع المذكر السالم، وذلك لسببين: أولهما أنه فرع عليه، وثانيهما أنهما يتشابهان في سلامة الواحد والزيادتين في آخرهما، ويخالفه في أن التاء حرف إعراب تظهر عليه الحركات، ولا يحذف في الإضافة، وليس ذلك في النون^(٧٣).

لكن الأخفش يذهب إلى أن هذا الجمع مبني وليس معرباً في حالة النصب، فالكسرة بناء^(٧٤)، فإذا كان هذا الجمع يناظر جمع المذكر السالم فلم لا يكون صيغة مرتجلة

كذلك؟ جاء بزيادة الألف والتاء ليدل على معنى، فالتمييز حاصل في زيادتهما، لا سيما أنه ورد عن بعض العرب أنها تخلصت من المقطع المكروه أو غير المرغوب فيه الطويل المغلق بصامت (ص ح - ص) بالفتحة، فقالت: (رأيتُ بناتك) لخفته على اللسان^(٧٥)، كما أن بعضهم ألزمتهم الضمة والفتحة، ولم تنطق بالكسرة، فقالوا: "هذه عرفاتُ مباركاً فيها، ورأيتُ عرفاتَ، ومررتُ بعرفاتَ"^(٧٦). أما الصيغة المتطورة والنهائية فجاءت بحركتي الكسر في النصب والجر عند من أراد المخالفة الصوتية بين المقطع المفتوح السابق للتاء^(٧٧)، ثم إن الضمة دخلته من باب التشبيه بالمعرب والتنوين كذلك، لأن بعض العرب نطقته من غير تنوين^(٧٨).

المبحث الثالث

البناء الموضوعي لظاهرة

الحمل على الجوار

يقصد بالبناء الموضوعي الأسماء التي بنيت نتيجة موضعها في السياق، وكانت معربة في الأصل، ومنها الأسماء المحمولة على الجوار.

هذه الظاهرة التي وسمت بالحمل على الجوار تدرس حركة التأثير الجوارى المنفصل عند إلغاء الحركة الإعرابية في الاسم المعرب، سواء أجازر اسماً معرباً أم اسماً مبنيّاً، رفعاً أو نصباً أو جزمّاً أو جرّاً، والأخير أكثر

أنواع الحمل شيوعاً. وتشيع هذه الظاهرة في كلام العرب؛ شعراً ونثراً وقراءات، وعدت هذه الظاهرة من المظاهر التي اختصت بها لغات بعض القبائل العربية، وهي ليست من قبيل الضرائر التي لا يجوز الاحتجاج بها أو شذوذاً لا يصح الأخذ به والقياس عليه، فليس من علة لها إلا الجوار وإن فسد المعنى^(٧٩) واجتلبت هذه حركة الجوار - التي ليست حركة بناء أو إعراب - لعلة المناسبة الصوتية بين اللفظين المتجاورين، فالإتيان بها لا يتعلق بالمعنى النحوي، إنما استحسان لفظي فحسب^(٨٠)، وهي من باب تجانس الفواصل، وضرب من توكيد المعنى^(٨١).

ومن الأمثلة على ذلك قولهم: هذا جحر ضبّ خرب، وذلك جحرّ (خرب) بدلاً من رفعها؛ لمجاورتها كلمة (ضب). وقاسوا على ذلك فيمن قرأ (يضاعف)^(٨٢) بالجزم في الآية الكريمة ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا﴾ [الفرقان، ٦٨-٦٩] بقول السيرافي: "وقد يجوز أن يكون الجزم أيضاً على المجاورة للمجزوم كما قالوا: جحر ضب خرب"^(٨٣). ومن ذلك قوله تعالى: ﴿اِشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ [إبراهيم، ١٨] - (عاصف) نعت للريح، وجرت لتأثرها بحركة مجاورها (يوم)^(٨٤). وذكر الأشموني أيضاً أن الكلمات (سلاسل) و (يغوث) و (يعوق) في قوله تعالى:

﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾ [٤: الإنسان]، ﴿وَلَا تَذَرْنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [٢٣: نوح]؛ جاءت منونة للتناسب، لمجاورتها الكلمات المنونة (أغلالاً) و (نسرًا)^(٨٥) على الرغم من امتناعها عن الصرف.

لم تقف هذه الظاهرة على الحركة الإعرابية فحسب، لكنها جرت على حركة البناء كذلك، وفق الموضع الذي تقع فيه الكلمة لتتناسب حركة ما بعدها أو ما قبلها، وقد ذكر ابن هشام معللاً ذلك بأن الاسم المبهم لا يتضح معناه إلا بما يُضاف إليه كـ (مثل) و (دون) و (بين)، ونحوهن مما هو شديد الإبهام، وهذا النوع من الأسماء إذا أُضيفت إلى مبني جاز أن يكتسب من بنائه، كما تكتسب النكرة المضافة إلى معرفة من تعريفها^(٨٦)، ومن ذلك ما جاء في الذكر الحكيم: ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مَثَلٍ مَا أَنْكُمْ تَنْطُقُونَ﴾ [٢٣: الذاريات]، فيمن قرأ بفتح مثل^(٨٧)، وفي الآية: ﴿أَنْ يُصِيبَكُمْ مَثَلٌ مَا أَصَابَ﴾ [٨٩: هود]، بفتح (مثل)^(٨٨)، ومنه: ﴿وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ [١١: الجن]، على اعتبار أن (دون) هنا مبنية^(٨٩)، وأجاز السيرافي^(٩٠) بناء المبهم المضاف إلى غير المتمكن، وأورد على ذلك أمثلة منها ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [١١٩: المائدة].

وفي بيت الشعر:

على حين عاتبت المشيب على الصبا

وقلست ألما أصح والشيب وازع^(٩١)

(على حين) ففيها لغتان: النصب، والجر^(٩٢)، وتعليل ذلك عند سيبويه والمبرد أن (على وحين) ركبنا فصارنا كلمة واحدة، فعلة البناء هنا التركيب^(٩٣)، وشرط بناء الظروف أن تضاف إلى مبني، ولا يجوز بناؤها إذا أضفيت إلى معرب^(٩٤)، لكن يمكن القول إن سبب البناء هنا هو بناء بالجوار؛ أي لأن هذه الكلمات جاورت المبني، فتأثرت به وبنيته.

وأما قول الفرزدق^(٩٥):

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم

إذ هم قريشٌ وإذ ما مثلهم بشرٌ
فقد وجه المبرد نصبه على أنه نعت مقدم والخبر مضمّر فيه، وبذلك يصبح حالاً منصوبة^(٩٦)، ويمكننا أن نجعله مبنياً على الجوار، ونخرج من مشكلة التأويل التي لجأ إليها النحاة ولذلك فإن البناء على الجوار ليست علة الإضافة إلى غير المتمكن، بل العلة فيه التناسق الصوتي بين الكلمتين، وهذه علة بنائه^(٩٧).

وأرى أن الكلمات في هذه الظاهرة وقعت تحت تأثير قانون الجذب الصوتي^(٩٨)؛ بحيث تجذب الحركة الإعرابية أو البنائية حركة الكلمات المجاورة لها، لتصبح مثلها، فهو وجه آخر لقانون المماثلة الصوتية، أو جزء منه، وليس من قبيل التناسب الصوتي أو التجانس بين الكلمات، فما دعوى التناسب بين الألفاظ

المتجاورة مثل: (سلاسلاً) و(أغلالاً)، و(سواعاً) و(بغوئاً)، و(يوم) و(عاصف)، و(العنكبوت) و(المرمل) في قول الشاعر^(٩٩):

كأن نسج العنكبوت المرمل

فلو قلنا أن هناك تناسباً أو انسجاماً بين (سباً) و(نبأ) في قوله تعالى: ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾^(١٠٠)؛ لكان الأمر مقبولاً، لكن هذا لا يتفق والأمثلة التي رصدت في هذا الباب، إلا إذا كان القصد من التناسب هو تناسب الحركات المجاورة.

المبحث الرابع

البناء التركيبي للأسماء

إن التركيب في هذه الأسماء لا يكون تركيب إضافة، ولا ما يشبه الإضافة، بل هو تركيب من اسمين بحيث تصبح فيه الكلمتان كلمة واحدة، ودلالتهما واحدة، ذكرها سيبويه في باب الشئيين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر، فجعلاً بمنزلة اسم واحد^(١٠١)، ونعتها العلماء بالتركيب، والتركيب المزجي، والمركبات، وذي المزج^(١٠٢). ومن هذه المركبات: الأعلام والظروف، والأحوال، وظاهرة الاتباع.

أولاً: الأعلام المركبة تركيباً مزجياً:

منها أسماء البلدان نحو: حضرموت، وبعبلك، ورامهرمز، ومعديكرب، وأسماء الأشخاص، مثل: سيبويه، وعمرويه. وهذه الأعلام ليست كالمركبات الأخرى التي يقتضي تركيبه بناء الاسمين معاً^(١٠٣) بل يُبنى الاسم

ثانياً: الظروف المركبة:

هي ظروف الزمان والمكان المركبة من كلمتين، كما في قولنا (صباح مساءً)^(١٠٥)، فقد كانت قبل التركيب معربة، وعندما ركبت بنيت، والأصل في تركيبها الإضافة^(١٠٦)، ولا يرى سيبيويه أن هذه الظروف المركبة واجبة البناء على الفتح، وذلك لأن بعض العرب يجعله بمنزلة اسم واحد، وبعضهم يضيف الثاني إلى الأول، ويشترط بناءه على الفتح في حال الظرف أو الحال^(١٠٧). فكلمة (صباح) معربة، وكذلك كلمة (مساءً)، وهذه الكلمات تأتي للظرف دلالة على الزمن، وتأتي اسماً للصباح والمساء، واستعمالها ظرفاً مركباً ينتقل بدلالاتها إلى العموم، فعندما نقول "يأتي صباح صباح مساءً"، فالمقصود أنه يأتي كل صباح وكل مساءً، أما قولنا: "يأتينا في كل صباح مساءً"، ففيها خروج عن الظرفية؛ لأن كلمة (صباح) جاءت مضافة^(١٠٨)، وبذلك يكون التركيب وعموم الظرفية شرطي البناء، في هذه الظروف، والشرط الثاني يتحقق بكونه ظرفاً أصلاً، ويبقى التركيب علة البناء. وقد علل النحاة بناء هذا المركب بعلل مختلفة، منها: تضمنها معنى حرف العطف^(١٠٩)، وأن صدره بني لحاجته إلى عجزه فشابه الحرف^(١١٠). ويبدو أن التركيب هو العلة التي بني من أجلها هذا المركب سواء تضمن ذلك معنى حرف العطف، أو احتاج الأول إلى الثاني.

الأول منهما فحسب، وعلة ذلك كما يذكرها ابن يعيش أن يكون بين العلمين واو، لكنها حذفت من اللفظ، ومزج الاسمان معاً وصارا اسماً واحداً، ولم ينفرد الاسم الثاني بشيء من معناه، فكان كالمفرد غير المركب، وعدّ الاسم الأول كالصدر من العجز، وجزء من الكلمة كالصوت؛ لذا بني، وأعرب الثاني منهما لعدم تضمّنه معنى الحرف^(١١٣).

ونقول: إذا كان القياس في مثل هذه الأعلام المركبة بناء الأول منها على السكون ثم حرك؛ إنما مردّه إلى أسباب صوتية، وليس كما خرّجوا المسألة، فبالتسكين يتشكّل المقطع القصير المغلق بصامتين المكروه أو غير المرغوب فيه في حالة الوصل (ص ح ص) في مثل: بعل (من بعلبك)، و المقطع الطويل المغلق بصامت (ص ح- ص) المكروه كذلك وصلاً في نحو: سيب (من سيبيويه)؛ أدّى إلى التحريك بالفتحة تبعاً للمماثلة. أما إبقاء الياء ساكنة في (معدّي/ كرب)، فأرى أن وجود المزج الحركي الهابط غير مرغوب فيه في بنية الكلمة، لذا سقط منه شبه الحركة (y)، وعوّض عن سقوطه حركة كسر من جنس الحركة التي قبله، فحدث مطل للمقطع الثاني باتّحاد الكسرتين Ma?/dii <---- (ma?/diy)، وليس كما صرّح ابن يعيش؛ لوقوع الياء حشواً، ولخفة السكون على الياء أكثر من الفتحة^(١١٤).

الأصل في هذه الأسماء أن تبني على السكون، لكن بالتسكين تتشكل مقاطع صوتية مكروهة في حالة الوصل، مثل: المقطع الطويل المغلق بصامت (ص ح - ص) كما في: (صباح)، والمقطع القصير المغلق بصامتين (ص ح ص ص)، في مثل (يوم)، وللتخلص منها يحرك نهاية كل مقطع باختيار الفتحة وفق قانون المماثلة الصوتية؛ لمماثلتها بالفتح في المقطع الذي يسبقها.

ثالثاً: الأحوال المركبة:

أما الأحوال المركبة مثل: بيت بيت، وكفة كفة، وقَذَع قَذَع، و حاث باث...^(١١١) فمعربة قبل التركيب، والإضافة أصل فيها، وتبني على فتح الجزأين إذا استعملت حالاً^(١١٢)؛ لتضمنها معنى الواو، فالأصل: ذهب الناس شغراً وبغراً، ثم بنيا على الفتح مثل: خمسة عشر^(١١٣)، مع أن هذه الأحوال وردت في بعض اللهجات بالكسر، نحو: حاث باث^(١١٤).

وذهبوا إلى أن بناءها على الفتح كان بسبب الثقل الناشئ عن التركيب، والفتحة أخف الحركات^(١١٥)، وما فسرناه صوتياً في الظروف المركبة يماثله هنا، فوجود المقاطع المرفوضة وصلاً أدى إلى التخلص منها بتحريك الصوت الأخير، سواء أكان بالفتح تبعاً للمماثلة؛ أم بالكسر من أجل المخالفة الصوتية لتوالي حركات الفتح، فكل لهجة تتخلص من المقاطع المكروهة بحركة مناسبة

لعاداتها النطقية، فقد وردت هذه الأحوال كذلك منونة، نحو حاث باث، وصحرة بحرة^(١١٦)؛ وفي رأيي أن هذا عائد إلى ميل اللهجات إلى المقاطع المغلقة، فتتوتنها؛ للتخلص من المقطع المفتوحة، وربما يعود كذلك إلى طبيعتها النبرية، فيتمركز النبر على المقاطع الأخيرة في مثل هذه البنى.

رابعاً: ظاهرة الاتباع:

مثل حيص بيص، وشذر مذر، فالكلمة الثانية ليست لها معنى في اللغة، إنما جاءت من قبيل الاتباع للكلمة التي تسبقها، كما نقول في لهجاتنا: حيّا الله وبيّا الله، وهذا نوع آخر من التركيب لكنه سماعي لا يُقاس عليه، وتبني على الحركة أشهرها الفتح، مع ورودها بحركات مختلفة فقد جاءت (حيص بيص، وحيص بيص، وحيص بيص، وحيص بيص، وحيص بيص، وحيصاً بيصاً، وحيص بيص، وحيص بيص، وحيصاً بيصاً) ^(١١٧)، إن الأصل في بناء هذه التراكيب هو السكون، لكن المقاطع المكروهة أو غير المرغوب فيها وصلاً، نحو: المقطع الطويل المغلق بصامت (ص ح - ص) أو المقطع القصير المغلق بصامت (ص ح ص ص) باتت في بنيتها؛ لذا كان لا بدّ من التخلص منها بتحريك آخرها، واختارت اللهجات الحركة المناسبة لعاداتها الصوتية.

المبحث الخامس

بناء الظروف المقطوعة عن الإضافة

كأَمَس، وقَطُّ، وقبلُ، وبعدُ من الظروف المقطوعة عن الإضافة لفظاً لا معنى، والأصل فيها الإعراب عند إضافتها^(١١٨)، وتستخدم لمعنى الظرفية أما غيرُ، وحسبُ، فمن الأسماء المبنية التي ليست بظروف^(١١٩)، وعللوا بناءها على حركة لأن لها أصلاً في الإعراب^(١٢٠) وجاءت للتخلص من التقاء الساكنين^(١٢١)، ولكن ابن يعيش يحتج على هذا الرأي كون بعضها نحو: أولُ، وعلُ بنيت على الحركة مع أنه لم يلتق فيها ساكنان^(١٢٢). وبنيت جميعها على الضمة ما عدا (أَمَس) والعلّة في ذلك كي لا تلتبس بحركتي الإعراب الفتحة والكسرة، وأن الضمة أقوى الحركات، فأعطيت لها تعويضاً عن المحذوف^(١٢٣). أما (أَمَس) فمبنية على الكسر وكان حقها تسكين الآخر على ما يقتضيه البناء، لكن التقاء الساكنين دفعها للكسرة^(١٢٤).

إن الأصل في بناء هذه الأسماء هو السكون، ولعل التقاء الساكنين عند قدامى اللغويين أدى من وجهة النظر الصوتية الحديثة إلى تكون المقطع القصير المغلق بصامتين (ص ح ص) المكروه أو غير المرغوب فيه في حالة الوصل؛ لذا لا بدّ من تحريك الصوت الأخير ليتشكّل المقطعان المقبولان وهما: (ص ح ص/ص ح) القصير المغلق

بصامت والقصير المفتوح، وكان لهيمنة قانون المخالفة أثر واضح في اختيار حركتي الضم أو الكسر وفق العادة اللهجية للعرب، فكسرة أَمَس لغة أهل الحجاز، علماً بأن أهل تميم يعربونها^(١٢٥).

الهوامش:

(١) ينظر: العكبري، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسن (ت ٦١٦هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، ط١، بيروت، ١٩٩٥م، ج١، ص٥٥. وابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر (ت ٦٤٦هـ)، الكافية في النحو بشرح الرضي الاسترياضي، دار الكتب العلمية، ط٣، بيروت، ١٩٨٢م، ج١، ص١٦.

(٢) ثمة أبحاث قامت بدراسة الظواهر الصرفية والنحوية من منطلق صوتي، ينظر على سبيل المثال: مرعي، عبد القادر، "التشكيل الصوتي في اللغة العربية"، بحوث ودراسات، جامعة مؤتة، ط١، عمان، ٢٠٠٠م. وخريسات، محمود سالم، التفسيرات الصوتية للظواهر الصرفية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، ٢٠٠٠م. والشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، عالم الكتب الحديث، ط١، إربد، الأردن، ٢٠٠٤. ونزال؛ نبال، التفسيرات الصوتية للظواهر النحوية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك،

- ٢٠٠٤م. (١٣) ينظر: الزمخشري، محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ)، **المفصل في علم العربية**، دار الجيل، ط١، بيروت، دت، ص١٢٦-١٢٧.
- (١٤) ينظر: يوسف ربابعة، **ظاهرة البناء في النحو العربي**، رسالته الدكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٧م، ص٢.
- (١٥) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ج٢، ص٥. والزجاج، إبراهيم بن السري (ت ٣١٠هـ)، **ما ينصرف وما لا ينصرف**، تحقيق: هدى محمود قراعة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٩٧١م، ص٧٩. وابن السراج، أبو بكر محمد بن السري (ت ٣١٦هـ)، **الموجز في النحو**، تحقيق: مصطفى الشويمي، وابن سالم دامجي، مطبعة بدران، بيروت، ١٩٦٥م، ص٧٦. وابن الخشاب، أبو محمد عيد الله بن أحمد (ت ٥٦٧هـ)، **المرتجل في شرح الجمل**، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ١٩٧٢م، ص٣٠١.
- (١٦) ابن الحاجب، **الكافية في النحو**، ج٢، ص٢٩.
- (١٧) ينظر على سبيل المثال: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: مصطفى أحمد النمّاس، ط١، (دت)، ج٢، ص٩٧٦.
- (١٨) ينظر على سبيل المثال: الصنعاني، **كتاب التهذيب**، ص٩٦ و٩٨.
- (١٩) ينظر: السابق، ص٩٤.
- (٢٠) ينظر: السابق نفسه. وابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٣، ص١٢٨.
- ٢٠٠٤م. (٣) ينظر: حسان، تمام، "اللغة العربية والحداثة"، **مجلة فصول**، القاهرة، مج٤، ع٣، ١٩٨٤م، ص١٣٧.
- (٤) ينظر: المبرد، **المقتضب**، ج٣، ص١٧٣. وابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي ابن يعيش الموصلي (ت ٦٤٣هـ)، **شرح المفصل**، عالم الكتب، ط١، بيروت، (دت)، ج٣، ص٨٢. وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج١، ص٤٠.
- (٥) ينظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، ط١، بيروت، (دت)، ج٤، ص٣٨٣، ٣٧، ٤٢٠.
- (٦) سيبويه، **الكتاب**، ج٤، ص٥٤-٥٥.
- (٧) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٨، ص٨٤. وج٤، ص١٠٩.
- (٨) ينظر: بشر، **علم اللغة العام - الأصوات اللغوية**، مكتبة الشباب، القاهرة، (دت)، ص١٥٢.
- (٩) ينظر: السابق، ص١٥١.
- (١٠) ينظر: السابق، ص١٥٢-١٥٣.
- (١١) للمزيد: ينظر: الشايب، **أثر القوانين الصوتية**، ص٤٠٩، ٤٣٢.
- (١٢) ينظر: عبد التواب؛ **رمضان، التطور اللغوي مظاهره وعلمه وقوانينه**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض، ط١، ١٩٨٣م، ص٥٠. والشايب، **أثر القوانين**، ص٤٠٩.

- (٢١) الصبّان، محمد بن علي (ت ١٢٠٦هـ)،
حاشية الصبّان على شرح الأشموني على
ألفية ابن مالك، مطبعة عيسى البابي الحلبي،
القاهرة، د.ت، ج ١، ص ١٣٩.
- (٢٢) ينظر: ربابعة، ظاهرة البناء في النحو
العربي، ص ٥-٩، ١٠٨.
- (٢٣) الزمخشري، المفصل، ص ١٢٤.
- (٢٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣، ص ١٨٣.
- (٢٥) ينظر على سبيل المثال: الصبّان، حاشية
الصبّان، ج ١، ص ١٤٦.
- (٢٦) (ال) لغة من (الذي) نحو ما يقال في
العاميات (آلي) أو (يالّي) مقابل (الذي) أو
(التي) في نحو: (سمعت آلي أو يالّي بكى).
- (٢٧) ينظر: الزمخشري، المفصل، ص ١٤١.
- والصبان، حاشية الصبان، ج ١، ص ١٥١.
- (٢٨) ينظر: الأنباري، كمال الدين أبو البركات
عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ)، أسرار
العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار،
مطبعة التزقي، دمشق، ١٩٥٧م، ص ٣٨٤.
- (٢٩) ينظر: الصنعاني، كتاب التهذيب، ص ٩٨.
- (٣٠) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣،
ص ١٤٢.
- (٣١) ينظر: السابق، ج ٣، ص ١٤١-١٤٢.
- (٣٢) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣،
ص ١٤١.
- (٣٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ٤٠١-٤٠٣.
- وابن جني، اللمع، ص ٢٣٠-٢٣١. وابن
هشام، شرح الشذور، ص ١٢٤-١٢٥.
- (٣٤) ابن جني، اللمع، ص ٢٣٠-٢٣١.
- (٣٥) ابن هشام، شرح الشذور، ص ١٢٤.
- (٣٦) ينظر: الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف،
ص ٨٧-٨٩. وابن السراج، أبو بكر محمد
ابن السري (ت ٣١٦هـ)، الأصول في
النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مطبعة
سلمان الأعظمي، بغداد، ١٩٧٣م، ج ٢،
ص ١٣٩. وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٤،
ص ١٠٤-١٠٥.
- (٣٧) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٥٦-٥٧.
- والصنعاني، كتاب التهذيب، ص ٣٤.
- (٣٨) ينظر: ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال
الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)،
شرح شذور الذهب، تحقيق: محمد محيي
الدين عبد الحميد، (د.ن)، (د.ت)، ص ١٢٤.
- (٣٩) ينظر: الزمخشري، المفصل، ص ١٧٩.
- وابن الحاجب، الكافية في النحو، ج ٢،
ص ٩٣.
- (٤٠) ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين
بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، شرح
قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد
محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية
الكبرى، القاهرة، ط ١٩٥٩م، ص ٢٦.
- والصبان، حاشية الصبان، ج ٤، ص ٧٩.
- (٤١) ينظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج ١،
ص ١٣٧-١٣٨. والعكبري، اللباب في علل
البناء والإعراب، ج ١، ص ٣١٤. وابن
عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج ١،
ص ٦٥. وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٤،
ص ١٢٥. والسيوطي، الأشباه والنظائر،

- ج ١، ص ١٩٦.
- (٤٢) ينظر: ابن عقيل، بهاء الدين بن عبد الرحمن (٧٦٩هـ)، شرح التسهيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، مطبعة دار الفكر، ط ١، دمشق، ١٩٨٠م، ج ٢، ص ١١٤.
- (٤٣) ينظر: الأنباري، أسرار العربية، ص ٣٠. وابن عقيل، شرح التسهيل، ج ٢، ص ١١٥.
- (٤٤) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٢٤٧-٢٤٨.
- (٤٥) ينظر: ابن عقيل، شرح التسهيل، ج ٢، ص ١٠٧.
- (٤٦) ينظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو، ج ٢، ص ٦٤. والسيوطي، همع الهوامع، ج ٤، ص ٣٨٨.
- (٤٧) ينظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو، ج ٢، ص ٩٤. وابن عقيل، شرح التسهيل، ج ٢، ص ١١٥.
- (٤٨) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٣٦٣. والزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ٩٥-٩٦. وابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ١٦٩. وابن الشجري، أمالي ابن الشجري (١٣٤٩هـ)، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، ج ٢، ص ٧١. والزمخشري، المفصل، ص ١٨٣.
- (٤٩) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٤، ص ١٣٧.
- (٥٠) ينظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج ٢، ص ٧١. وابن الحاجب، الكافية في النحو، ج ٢، ص ٩٥. وابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ١٦٩. وابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج ٢، ص ٧١. والزمخشري، المفصل، ص ١٨٣. وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٤، ص ١٣٧.
- (٥١) ينظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو، ج ٢، ص ٩٥.
- (٥٢) ينظر: الزمخشري، المفصل، ص ١٨٣.
- (٥٣) ينظر: الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ٩٥، ٩٦. وابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ١٦٩. وابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج ٢، ص ٧١. والزمخشري، المفصل، ص ١٨٣. وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٤، ص ١٣٧.
- (٥٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٢٩٧.
- (٥٥) ينظر: الزجاجي، أبو القاسم (ت ٣٣٧هـ)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، ط ٣، ١٩٧٩م، ص ١٢٤، ١٣٧.
- (٥٦) تنسب هذه اللغة إلى كنانة وبني الحارث ابن كعب، وبني العنبر، وبني هجيم، ويطون من ربيعة... وغيرها، وخرج عليها قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ أَعْمَى﴾ [٦٣: طه]. للمزيد ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ١، ص ٥٨-٥٩. سلمان، محمد عدنان، "ظاهرة التنثية في اللغة العربية"، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج ٢٣، ص ٣٦٩ وما بعدها.
- (٥٧) ورد عن بعض العرب كتميم وبني عامر أنهم يلزمون الياء في جميع أحوال إعراب الجمع، ويجعلون حركات الإعراب على

- (٦٥) ينظر: السابق، ج ١، ص ٤٩.
- (٦٦) يرى الزجاج أن هذه الصيغ مبنية، وعلّة بنائها أنها مركبة. فالأصل فيها العطف، فالزيدان تعني زيد وزيد، ينظر: الأنباري، الإصناف، ج ١، ص ٣٣-٣٩.
- (٦٧) تنسب هذه اللغة إلى كنانة وبني الحارث ابن كعب، وبني العنبر، وبني هجيم، ويطون من ربيعة... وغيرها، وخرّج عليها قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [٦٣: طه]. للمزيد ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ١، ص ٥٨-٥٩.
- (٦٨) ورد عن بعض العرب كتميم وبني عامر أنهم يلزمون الياء في جميع أحوال إعراب الجمع، ويجعلون حركات الإعراب على النون، ومن العرب من يلزم هذا الباب بالواو، وبفتح النون في كل أحواله. للمزيد ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ١، ص ٦٤.
- (٦٩) ينظر: المبرد، محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ١٣٩٩هـ، ج ٢، ص ١٥٥.
- (٧٠) كنت قد ذهبت إلى أن هذه اللواحق دليل إعراب، وأن المثني وجمع المذكر السالم معربان محلاً. ينظر: نزال، التفسيرات الصوتية، ص ٧٥، ٨١.
- (٧١) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٤، ص ١٤١.
- (٧٢) ينظر: عبد التواب، رمضان، التطور اللغوي، النون، ومن العرب من يلزم هذا الباب بالواو، وبفتح النون فيكل أحواله. للمزيد ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ١، ص ٦٤.
- (٥٨) ينظر، السابق، ج ١، ص ٥٨. وذكر السامرائي أن إضافة اللاحقة (ay) لغة بعض العرب، وأصلها من إمالة الألف، كما في اللهجات اللبنانية والمغربية. ينظر: السامرائي، إبراهيم، دراسات في اللغة، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦١م ص ٧٠، و ص ٧٣.
- (٥٩) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ١٧.
- (٦٠) الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥هـ)، معاني القرآن، تحقيق: فائز فارس، ط ٢، ١٩٧٩م، ج ١، ص ١٣-١٤. أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج ٢، ص ٥٦٩.
- (٦١) ينظر: ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ)، المقرّب، تحقيق: أحمد عبد الستار وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، ط ١، بغداد، ١٩٧١م، ج ١، ص ٤٨-٤٩.
- (٦٢) ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج ٢، ص ٥٦٩.
- (٦٣) ينظر: الزجاجي، أبو القاسم (ت ٣٣٧هـ)، الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، إربد، ط ١، ١٩٨٤م، ص ٩. والأنباري، الإصناف، ج ١، ص ٣٣-٣٦.
- (٦٤) ينظر: ابن عصفور، المقرّب، ج ١، ص ٤٨.

- مظاهرة وعقله وقوانينه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٨٣م، ص ٤٢. ومرعي، التشكيل الصوتي، ص ٢٠٢.
- (٧٣) ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، كتاب اللمع في العربية، دار الأمل للنشر، والتوزيع، ومكتبة الكندي، ط ١، الأردن، ١٩٨٨م، ص ٢١. والعكبري، اللباب، ج ١، ص ١١٧. وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٥، ص ٧-٨. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، وعبد السلام هارون، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٥م، ج ١، ص ٥٦.
- (٧٤) ينظر: العكبري، اللباب، ج ١، ص ١١٧.
- (٧٥) ينظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ)، معجم العين، تحقيق: عبد الله درويش، بغداد، ١٩٦٧م، ج ١، ص ١٧٤.
- (٧٦) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق: علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، ط ١، بيروت، ٢٠٠٠م، ج ١، ص ٨٢.
- (٧٧) ينظر: فليش؛ هنري، العربية الفصحى، تعريف: عبد الصبور شاهين، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٦م، ص ٤٨. وعميرة؛ إسماعيل، ظاهرة التأنيث بين اللغات العربية واللغات السامية، دار حنين، ط ٢، عمان، ١٩٩٣م، ص ١٠٥. والقرالة؛ زيد، الحركات في اللغة العربية
- دراسة في التشكيل الصوتي. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ١٩٩٤م، ص ٨٠-٨١.
- (٧٨) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج ١، ص ٨٢.
- (٧٩) ينظر: حداد، حنا، "الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض"، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، مج ١٠، ع ٢٤، ص ٢١٥.
- (٨٠) ينظر: الجندي؛ أحمد علم الدين، اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، ١٩٧٨م، ج ١، ص ١٨٨.
- (٨١) ينظر: حداد، الحمل على الجوار، ص ٢٢٠، ٢٢٣.
- (٨٢) ينظر: الدمياطي، شهاب الدين، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، وضع حواشيه الشيخ أنس مهرة، دار الكتب العلمية، ط ١، بيروت، ١٩٩٨م، ص ٤١٨-٤١٩.
- (٨٣) السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان (ت ٣٦٨هـ)، ضرورة الشعر، تحقيق: رمضان عبد التواب، بيروت، ١٩٨٥م، ص ١٢٣.
- (٨٤) ذكره أبو البقاء العكبري، والثعالبي، والماوردي. ينظر: الأندلسي، أبو حيان (ت ٧٤٥هـ)، تفسير البحر المحيط، دار الفكر، ط ٢، بيروت، ١٩٨٣م، ج ٥، ص ٤١٥.
- (٨٥) ينظر: الأشموني، علي بن محمد (ت ٩٠٠هـ)، شرح الأشموني، تحقيق: محيي الدين عبد

- الحميد، مطبعة النهضة المصرية، القاهرة،
١٩٥٥م، ج٨، ص٣٤٢.
- (٨٦) ينظر: ابن هشام، شرح الشذور،
ص٨١-٨٢.
- (٨٧) ينظر: الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر،
ص٥١٦.
- (٨٨) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج٣،
ص٢٣٢.
- (٨٩) أوردها السيوطي مثلاً على البناء، ينظر:
همع الهوامع، ج٣، ص٢٣٣.
- (٩٠) ينظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج١،
ص٢٠٨-٢٠٩.
- (٩١) ينظر: المبرد، محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ)،
الكامل، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة
الرسالة، ط١، بيروت، ١٩٨٦م، ج١،
ص٢٤٠.
- (٩٢) ينظر: السابق نفسه.
- (٩٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٣٣٠.
والمبرد، الكامل، ج١، ص٢٤٠. والسيرافي،
شرح الكتاب، ج١، ص٢١٠.
- (٩٤) ينظر: المبرد، الكامل، ج١، ص٢٤٠.
- (٩٥) الفرزدق، ديوان الفرزدق، دار صادر،
بيروت، ١٩٦٠م، ج١، ص١٨٥.
- (٩٦) ينظر: المبرد، المقتضب، ج٤، ص١٩١-
١٩٢.
- (٩٧) ينظر: ربابعة، ظاهرة البناء، ص٧٢.
- (٩٨) ينظر: نزال، التفسيرات الصوتية،
ص٩٩-١٠٠.
- (٩٩) ينظر: ابن جني، الخصائص، ج٣، ص٢٢١.
- (١٠٠) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٢٩٦.
- (١٠١) ينظر: ابن جني، اللمع، ص١٦٠. وابن
هشام، شرح الشذور، ص٧٢.
- والصنعاني، كتاب التهذيب، ص٩٣.
- والسيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٢٣٣.
- (١٠٢) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٤،
ص١١١-١١٢.
- (١٠٣) ينظر: السابق، ج٤، ص١١٣-١١٤.
- (١٠٤) ينظر: السابق، ج٤، ص١٢٤.
- (١٠٥) ينظر: ابن هشام، شرح الشذور،
ص٧٤-٧٧.
- (١٠٦) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٣٠٣.
والمبرد، المقتضب، ج٤، ص٢٩. وابن
السراج، الأصول في النحو، ج٢، ص١٤٥.
- (١٠٧) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٣٠٣.
- (١٠٨) ينظر: السابق نفسه.
- (١٠٩) ينظر: السابق، ج١، ص٢٢٧. والسيرافي،
شرح الكتاب، ج١، ص٢٠٧. وابن
الحاجب، الكافية في النحو، ج٢، ص٩١.
- (١١٠) ينظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو،
ج٢، ص٨٧. وابن هشام، شرح الشذور،
ص٧٤.
- (١١١) ينظر: السابق، ج٣، ص٣٠٤.
والزمخشري، المفصل، ص١٧٦-١٧٩.
- (١١٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٣٠٣.
- (١١٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٣٠٤؛
والسيرافي، شرح الكتاب، ج١، ص٢٠٦.
- (١١٤) انظر: الزمخشري، المفصل، ص١٧٦.
- (١١٥) ينظر: المبرد، المقتضب، ج٤،

ص ٢٩-٣١.

(١١٦) ينظر: الزمخشري، **المفصل**، ص ١٧٦.

(١١٧) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ج ٣، ص ٢٨٩.

وابن سيده، أبو الحسن بن إسماعيل (ت

٤٥٨هـ)، **المخصص**. تحقيق: مكتب

التحقيق بدار إحياء التراث، ودار إحياء

التراث العربي، ومؤسسة التاريخ

العربي، ط ١، بيروت، ١٩٩٦م، ج ٤،

ص ٢٦٠.

(١١٨) ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج ٤،

ص ١٠٦-١٠٧. والصنعاني، **كتاب**

التهذيب، ص ٩٠-٩١؛ والسيوطي، **همع**

الهوامع، ج ٢، ص ١٤٠-١٤١.

(١١٩) ينظر: الزجاج، **ما ينصرف وما لا**

ينصرف، ص ٨٩.

(١٢٠) ينظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**،

ج ٢، ص ١٤٧. والعكبري، **اللباب**، ج ١،

ص ٨٢. وابن يعيش، **شرح المفصل**،

ج ٤، ص ٨٦.

(١٢١) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ج ٣، ص ٢٨٥-

٢٨٦.

(١٢٢) ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج ٤،

ص ٨٦.

(١٢٣) ينظر: **السابق**، نفسه.

(١٢٤) ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج ٤،

ص ١٦٠.

(١٢٥) ينظر: **السابق**، ج ٤، ص ١٠٦-١٠٧.